أخبار الخليج

العدد (١٧٠٩٤) - السنة التاسعة والأربعون - الجمعة ١٠ رجب ١٤٤٦هـ - ١٠ يناير ٢٠٢٥م

منهج التعليم ودوره في تقدم وازدهار الأمم (١-٢)

بقلم:

د. محمد عيسى الكويتي

توجهت السلطات السورية الجديدة إلى «إصلاح التعليم» بتعديل مواد تعليمية تتعلق بالدين بصفة خاصة. لا تنفرد سوريا بذلك فدول كثيرة تسعى إلى تشكيل المجتمع من خلال التعليم، وتسير به إما نحو التقدم والازدهار والمنعة، وإما نحو التراجع والتصلب الفكري. في سوريا أثار ذلك جدلا سعت السلطات إلى تهدئته. الآن لدى القيادة السورية فرصة لإعادة تشكيل المجتمع، إما أن يكون وفق التعددية وحق الاختلاف؛ وإما وفق رؤية أحادية أيديولوجية ترفض الاختلاف وتقصي الآخر؟ إصلاح المجتمع يبدأ بالتعليم وكذلك هدمه وتحجر العقليات وتربية العنف. الفكر الذي يغرسه فيه التعليم إما يفسد عقلية الطلبة ويخلق جيلا متعصبا يرفض أي رأي مختلف وإما أنه يخلق عقلية متفتحة تتوق إلى المعرفة أيا كان مصدرها وتناقش فرضيات هذه المعارف وتتأكد من سلامتها علميا وفلسفيا وتنتهي بصلاح الإنسان وتوازنه. ينسجم ذلك مع كثير من المفكرين والإسلاميين الذي اعتبروا التفكير الحر فريضة إسلامية، وإن تخلف البلاد الإسلامية بدأ عندما توقفوا عن الاجتهاد الديني (د. محمد عبدالغني شامة أستاذ الثقافة الإسلامية بجامعة الأزهر، الشيخ عكرمة صبري خطيب المسجد الأقصى، محمود العقاد). نتعشم في القيادة السورية المسار المنفتح التواق إلى المعرفة.

التعليم الذي يعتمد على تلقين ما هو «صحيح» يفوت الفرص على الطلاب للنقاش وتداول الأفكار وتفحصها وتدقيق منطلقاتها. فمثلا القول إن هذا الرأي أو الفهم هو «الصحيح» يفترض أن هذا التفسير (الفهم) هو الوحيد الصحيح وما غيره باطل؟ بينما اختلف العلماء في مختلف المجالات من العلوم الإنسانية وحتى العلوم الطبيعية حول ما هو صحيح. ومع ذلك تم الحجر على محاولات الفهم والتفسير واعتبر أي اجتهاد مختلف هو باطل. وهذا بداية التعطل الفكري الذي ساد قرونا في أوروبا وبعدها في الشرق الأوسط بأكمله والآن بعد أن تحررت بعض الأوطان من التصلب والتعنت وعدم قبول الرأي الآخر فلماذا يصر البعض على أن هذا التفسير هو «الصحيح»، وأن ما دونه باطل. ألا يعني ذلك الحجر على أي اجتهاد. ما معنى الأحادية إذاً؟ ألسنا نؤمن نحن المسلمين بأن الوحدانية لله سبحانه فقط وما عداه متعدد. ألا يشمل ذلك الفكر والفهم والاختلاف. (وَلا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ؛ إِلا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ) [هود:١١٨-١١٩]، ألا تدل هذه الآية على أن غاية الخلق هو الاختلاف، والاختلاف، بالضرورة، يفترض الحرية وتحمل تبعاتها. ألا يفهم من هذه الآية أن أي اعتبار لشيء على أنه وحيد هو نوع من عدم الالتزام بقيم الدين؟ (لا يُسأل عما يفعل وهم يسألون)، والسؤال يشمل المناقشة والمراجعة والتوضيح والتصحيح والنقد. وبالتالي فإن أي فهم لأي شيء هو موضع نقاش وحوار وتداول أفكار. وبالتالي ينتفي مفهوم «الصحيح» المطلق ويبدأ مفهوم الصحيح النسبي.

النقد بداية التقدم، فقد خضعت العلوم الطبيعية للنقد والمراجعة واعتبرت نتائجها على أنها لا تزال فرضيات تم إثباتها بالتجربة العلمية، وهذا لا يعني أنها أبدية ونهائية؟ كثير من المعارف والثوابت العلمية تم تغييرها عندما برزت أدلة تدحضها. وضع الفرضيات وتفسيرها يعتمد على الفهم والميول الإنسانية. يختلف ذلك من إنسان إلى آخر ومن زمن إلى آخر ومن مكان إلى آخر. والأصل في النظريات وثوابتها مطابقتها للواقع والمشاهدات. هكذا تم استبدال فكر أرسطو حول الكون والأرض وغيرها من الثوابت العلمية التي سادت ما يزيد على ألفي سنة. المعيار في العلوم الطبيعية مرجعها الطبيعة، والعلوم الإنسانية مرجعها الإنسان والمجتمعات، والعلوم الدينية مرجعها الكتب والنصوص الدينية. وقد اختلف رجال الدين حول معظم المواضيع ولذلك تعددت المذاهب الفقهية والمدارس العقائدية وبالتالي من الصعب أن يدعي أحد أن هذا هو الصحيح. يقول الشيخ عكرمة صبري (خطيب المسجد الأقصى) إن التفكير فريضة إسلامية، ونتيجة التفكير الطبيعية أن الناس قد تختلف في النتائج. فكيف نوفق بين حرية التفكير وضرورة تقبل نتائجه المختلفة؟ هذه أزمة ملحمية عربية إسلامية ينبغي معالجتها لتفادي الضرر الذي يحدثه إجبار المجتمع على فكر أحادي؟!

مشروع التعايش السلمي الذي يرعاه جلالة الملك يدفع باتجاه التعددية الدينية والفكرية وقبول الاختلاف. ينطلق المشروع من أن التعايش يقوم على مبدأ أن الله سبحانه خلق البشر مختلفين وهذا مناط الحرية والتكليف. ومن دون الاختلاف تنتفي الحرية وينتفي التكليف. لذلك فإن الاختلاف هو طبيعة بشرية وعلينا أن نقبلها ونمارس حياتنا موقنين بأنها باقية وهي الطبيعة والأصل. السؤال كيف نستثمر هذا الاختلاف في بناء مجتمع منتج مبدع يتمتع بحرية التفكير وحق الاختلاف ويؤمن بهما. مجتمع يُعرِّف الإسلام على أنه إيمان بالله واليوم الآخر والعمل الصالح، كما تكرر في كثير من آيات القرآن الكريم. وهذا التعريف تشترك فيه معظم الأديان السماوية. أما غير المسلمين (الذين قطعوا صلتهم بالله) فإن حسابهم عند الله وليس لنا الحق في الاعتداء على ما يعتقدون (إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَىٰ وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ). غرس هذه الروح في الشباب تخلق مجتمعا متصالحا مع نفسه، يرفض العنف والإقصاء والنفاق ويوحد الأمة. هذا الفكر يكون مجتمعا يعظم الفكر والعقلانية التي أمرنا الله بها في كثير من الآيات. فالله سبحانه يخاطب الناس ويدعوهم إلى التفكر والتدبر. وللحديث بقية.

بطولة الخليج لكرة القدم..

فوز بحريني مستحق ونجاح كويتي في التنظيم

بقلم:

د. نبيل العسومي

مثل تنظيم بطولة الخليج لكرة القدم مناسبة طيبة وفرصة جديدة لتعزيز التواصل وتجسيد العلاقة الأخوية الحميمة التي تربط بين أبناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأشقائهم الإخوة من العراق واليمن في تجمع كروي جميل تخللته أجواء تنافسية شريفة بين منتخبات كرة القدم للدول المشاركة في البطولة في عرس كروي وشعبي على مدار أسبوعين في استضافة الشقيقة دولة الكويت في نسختها الـ٢٦ بمشاركة ٨ منتخبات خليجية حسمها الأحمر المنتخب البحريني الذي توج باللقب والفوز بالمركز الأول للمرة الثانية بعد تغلبه على شقيقه المنتخب العماني بنتيجة ٢ مقابل ١ في المباراة النهائية وسط حضور جماهيري غفير بلغ أكثر من ٥٧ ألف متفرج حرصوا على حضور المباراة النهائية بعد مباراة قوية ومثيرة سادتها روح الأخوة والمحبة واللعب النظيف، حيث سخرت دولة الكويت الشقيقة كل إمكانياتها لإنجاح هذه البطولة الرياضية التي ينتظرها أبناء الخليج كل عامين في أجواء من الفرح والبهجة والسرور، حيث تحول سوق المباركية في دولة الكويت خلال الدورة إلى تجمع خليجي احتضن مشجعي المنتخبات الخليجية وتضمن العديد من البرامج والأنشطة والفعاليات المختلفة التي جسدت روح الأخوة والمحبة بين دول الخليج واحتفالات استمرت حتى ساعات متأخرة من الليل.

وبالإضافة إلى هذه الأجواء الرياضية والفرحة الشعبية التي عاشها أبناء الخليج من العراق إلى اليمن السعيد، فإن للبطولة فوائد أخرى وجوانب إيجابية لا تقل أهمية عن الحدث الرياضي نفسه منها:

أولا: الجانب الاقتصادي والتجاري حيث كانت أيام البطولة فرصة لإنعاش الأسواق التجارية ومحلات البيع الصغيرة والمتوسطة والمطاعم وحتى أصحاب سيارات الأسرة، وقد شاهدنا ذلك من خلال الحضور الجماهيري الكثيف في المطاعم والمقاهي والمتاجر والسوبر ماركات التي عملت على مدار الساعة لتقديم خدماتها لزوار الكويت من الدول الخليجية والعربية.

ثانيا: الجانب السياحي وزيادة الإقبال على الفنادق والشقق الفندقية فكانت فترة البطولة فرصة لتسويق الكويت سياحيا من خلال التسهيلات والخدمات التي قدمت لزوار الكويت.

ثالثا: تطوير البنية الرياضية والملاعب لتكون جاهزة لإقامة المباريات والمنافسات عليها والاستفادة منها بعد الانتهاء من البطولة لتطوير قطاع الرياضة الكويتية وتأهيله لتنظيم مسابقات وبطولات أكبر على المستويين العربي والإقليمي وزيادة الموازنات المخصصة للرياضة.

رابعا: دعم ميزانية الدولة بمصادر غير نفطية من خلال الاستفادة من إيرادات البطولة. وتوظيفها في تنفيذ خطط الدولة ضمن برنامج عمل الحكومة في إطار الجهود لتنويع مصادر الدخل.

خامسا: تسابق الشركات والمؤسسات الإعلامية والرياضية لرعاية البطولة، ما أسهم في توفير مبالغ كبيرة تقدير بالملايين يمكن الاستفادة منها في تطوير الرياضة بمختلف أشكالها وأنواعها.

لقد نجحت دولة الكويت الشقيقة نجاحا باهرا بكل المقاييس في تنظيم هذا الحدث الرياضي الخليجي الذي استضافته على مدار أسبوعين كانت الكويت خلاله خلية نحل تعمل على راحة زوارها من مشجعين ولاعبين وإداريين حيث وفرت اللجنة المنظمة للبطولة كل التسهيلات والإمكانيات لإنجاح الدورة من خلال فريق عمل يتكون من شباب كويتي بنين وبنات قاموا بواجباتهم على أكمل وجه وسط ترحيبهم بضيوف الكويت وتقديم الدعم والمساعدة لهم ومن خلال الخطة المرورية التي اسهمت في انسيابية حركة المرور وسهولة دخول وخروج المشجعين للملاعب وتخصيص باصات لنقل المشجعين من مواقف السيارات إلى الملعب مما كان له أطيب الأثر في تسهيل الحركة فكل الشكر والتقدير لهؤلاء الشباب والشابات على عملهم وجهودهم الكبيرة.

وفي هذا السياق لا يسعنا إلا أن نتقدم بخالص التهاني والتبريكات لمملكة البحرين قيادة وحكومة وشعبا على هذا الإنجاز الرياضي البحريني الجديد الذي سيضاف إلى إنجازات البحرين الرياضية مشيدين بالروح العالية للاعبي منتخبنا الوطن وبالمستوى المتطور والعالي والثابت خلال المباريات التي لعبوها، هذا المستوى الذي توج بتحقيق بلادنا المركز الأول وللمرة الثانية يتوج منتخبنا بطلا لكأس الخليج، فكل الشكر والتقدير للاعبينا الأبطال.

هل مواصفات الطعام «الصحي» تتغير مع الزمن؟

بقلم:

د. إسماعيل محمد المدني

مفهوم ومواصفات الطعام «الصحي» والغذاء المفيد للإنسان أصبح الآن يتغير ويعدل مع الوقت بين فترة زمنية وأخرى، كما هو الحال على سبيل المثال لا الحصر بالنسبة إلى معايير مكونات البيئة، ومياه الشرب، و«الجَمَال»، والموضة، التي تُقدمها لنا الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، فتضعها في علب مغلقة جاهزة، وتصدرها إلى دولنا، فنقوم بفتحها واستخدامها من دون أن نُجري عليها أي تغيير، أو بعض التبديل لتتناسب مع ظروف وأحوال بلادنا، وتتوافق مع ثقافتنا، وعاداتنا وتقاليدنا.

فنموذج ومفهوم الطعام «الصحي» والتعريف الموضوعي والمُعتمد له لبيان اشتراطاته ومعاييره، يختلف الآن عَمَّا كان عليه قبل أكثر من ثلاثين عاماً، وبالتحديد منذ عام ١٩٩٤، حيث تم وضع المعايير الخاصة بالغذاء الصحي لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية. ويعزى السبب أولاً في التغييرات الجذرية التي طرأت على العادات والسلوكيات الغذائية للشعوب الغربية، وابتعادها بشكل عام عن العادات الصحية السليمة إلى العادات السيئة الضارة، من حيث عدم تناول الطعام الطبيعي الفطري المستخلص مباشرة من تربة الأرض من دون تدخل الإنسان في تركيبها، كالخضراوات والفواكه، أو من الحيوانات، والتوجه نحو أنواع الغذاء المجمدة والمعلبة والجاهزة التي تُنتج في المصانع، أو تناول الوجبات السريعة المتوافرة في كل المطاعم الصغيرة والكبيرة. فثقافة وعادات شعوب الغرب اليومية في تناول الوجبات من الناحيتين النوعية والكمية أصبحت استهلاكية سريعة وغير صحية، وتعتمد بشكل كبير على المعلبات الجاهزة والمجمدة والمخزنة لفترة طويلة في علب معدنية، لا يعلم إلا الله ما بداخلها من مواد كيميائية، ومضافات، وألوان ونكهات لا تعد ولا تحصى للحفاظ على جودتها، ولونها، ورائحتها، وإطالة عمرها وفترة صلاحيتها للإنسان. وعلاوة على ذلك فقد تغيرت أنماط حياة الإنسان وممارساته اليومية، فأصبح قليل النشاط والحركة، وكثير الجلوس لساعات طويلة من اليوم أمام التلفاز، والهاتف النقال مع وسائل التواصل الاجتماعي، وألعاب الفيديو، والحاسب الآلي.

كما تغير مصطلح الغذاء أو المنتج الغذائي «الصحي» لسببٍ ثانٍ وهو أن المفهوم القديم لم يكن مستداماً وحامياً لصحة الإنسان، بل أدى إلى انكشاف أمراض وأسقام عصرية مزمنة انتشرت وتفاقمت على نطاق واسع أولاً في الدول الغربية، ثم انتقلت عدواها إلينا، مثل مرض السكري من النوع الثاني، وأمراض القلب كارتفاع ضغط الدم، والوزن الزائد والبدانة، وبعض أنواع السرطان. وقد أكدت آخر دراسة دولية أُجريت في ١٨٤ دولة ونُشرت في مجلة (Nature Medicine) في ٦ يناير ٢٠٢٥ أن المشروبات الغازية التي يضاف إليها السكر تسبب معظم أمراض السكري من النوع الثاني، إضافة إلى الوزن الزائد والبدانة، وأمراض القلب، مما يؤكد بأن تعريف مصطلح المنتج «الصحي» القديم لم يحم صحة الإنسان من تهديدات المنتجات الغذائية التي كانت تدعي بأنها صحية.

ولذلك مع تغير السلوكيات والعادات والأنماط الغذائية مع الزمن وظهور الأمراض المزمنة المرتبطة بها، تغيرت تبعاً لها مواصفات الطعام «الصحي» الذي من المفروض أن يقوي الإنسان، ويمنع عنه شر السقوط في الأسقام، فاضطر العلماء والجهات الغذائية المعنية إلى مواكبة هذه التغيرات، وملاحقة السلوكيات الاستهلاكية الجديدة التي تعوّد عليها الإنسان من أجل تقويمها، وتصحيحها، وجعلها صحية، وسليمة، وآمنة لاستقامة حياة البشر، وخاصة الإنسان الغربي، وبالتحديد في الولايات المتحدة الأمريكية. كما قامت هذه الجهات بتحديد وتعريف اشتراطات ومعايير الطعام والغذاء الصحي الذي يحتوي على كل ما يحتاج إليه جسم الإنسان من بروتينات، ومعادن، وفيتامينات، وألياف، من دون وجود مضافات كالسكر والدهون، أو ملوثات كيميائية تسبب الأمراض والعلل.

وفي الوقت نفسه كان لا بد من هذه المعايير أن تتناسب وتتماشى مع ضغوط الشركات الكبرى المنتجة للمواد الغذائية الجاهزة والمعلبة والمجمدة، إضافة إلى المواد الغذائية التي تضاف إليها المواد الكيميائية لحفظها، وتحسين لونها وجودتها؛ أي أن هذه المواصفات الغذائية الجديدة يجب أن تكون «توافقية»، فهي إذن لا تأخذ كلياً البعد والجانب العلمي والصحي فقط عند وضعها، وإنما تأخذ في الاعتبار أيضاً احتياجات واهتمامات وظروف الشركات المصنعة للغذاء، والضغوط الشديدة السياسية والتشريعية والاقتصادية التي تمارسها على الجهات المعنية بتصنيف الطعام والغذاء، علماً بأن المواصفات والمعايير بشكل عام تخضع لمثل هذه الإجراءات في جميع القطاعات، حيث ضغط الشركات المعنية والعامل الاقتصادي يلعبان دوراً رئيساً في الصياغة النهائية لهذه المواصفات.

ولذلك نَشرت «إدارة الغذاء والدواء» الأمريكية في ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٤ إعلانها الثاني المعدل حول تعريف واشتراطات المنتج الغذائي «الصحي»، وجاء تحت عنوان: «المحتوى الغذائي لوضع العلامات على المواد الغذائية، المطالبة: تعريف مصطلح صحي. وقد جاء هذا الإعلان استناداً إلى وثيقة رسمية نُشرت في سبتمبر ٢٠٢٢ عنوانها: «استراتيجية البيت الأبيض القومية حول الجوع، والغذاء، والصحة»، وهذه الوثيقة الحكومية تدعو إلى الغذاء الصحي المستدام جنباً إلى جنب مع ممارسة الرياضة، إضافة إلى توصيات اللجنة الاستشارية لإدارة الغذاء والدواء حول «الإرشادات الغذائية» للفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٥.

وهذه الوثيقة المطورة والمحدثة تشترط عاملين رئيسيين لكي ينال المنتج الغذائي علامة «صحي»، ويُسمح للمصانع الادعاء بأن مُنتجهم «صحي». أما الأول فهو احتواء هذا المنتج الغذائي الصحي على كمية محددة من أحد أنواع الغذاء الأساسية التي يحتاج إليها الإنسان مثل الخضراوات، والفواكه، والألبان، والحبوب الكاملة، وأن يكون خالياً من الدهون، أو منخفضة الدهون. والثاني فهو معرفة كمية وتركيز المواد الموجودة في المنتج مثل الدهون المشبعة، والصوديوم، والسكر المضاف.

وجدير بالذكر أن هذه التعديلات على المنتجات الغذائية التي ستُباع في الأسواق الأمريكية والعالمية سيبدأ تنفيذها في ٢٥ فبراير ٢٠٢٥، ولكن هذه الفترة ستطول كثيراً بالنسبة إلى المصانع والشركات المنتجة، فعليها الالتزام بها بحلول ٢٥ فبراير ٢٠٢٨، مما يعني أن الكثير من المنتجات الغذائية الأمريكية التي تسببت في إصابة الملايين من الناس في أمريكا وحول العالم بالأمراض المزمنة والقاتلة طوال العقود الماضية ستكون موجودة في أسواقنا وبراداتنا لأكثر من ثلاث سنوات قادمة، وستستمر في إفساد صحة البشر، وتعريضهم للأمراض والعلل المستعصية على العلاج.

ومما سبق أستطيع أن أُقدم لكم الاستنتاجات التالية:

أولاً: نوعية وكمية المنتج الغذائي «الصحي» لها علاقة بممارسات وسلوكيات الإنسان اليومية، ونوعية وظيفته والأعمال التي يقوم بها، فنوعية الوجبات الصحية للعامل في الميدان تختلف عن الإداري قليل الحركة وهو جالس أمام جهاز الكمبيوتر، كما أن الطعام «الصحي» لمن يمارس أحد أنواع الرياضة تختلف من رياضة إلى أخرى، كما أنها تختلف عن غيرهم من الناس.

ثانياً: المواصفات عامة في جميع القطاعات تتغير مع الزمن استناداً إلى آخر المعلومات العلمية، كما أنها في الوقت نفسه لا تخضع فقط للجانب العلمي البحت، وإنما تدخل في تصميمها ووضعها عوامل أخرى مثل العامل الاقتصادي والسياسي والعملي.

ثالثاً: هناك مئات المواد كيميائية التي تضاف إلى المنتج الغذائي لأسباب مختلفة، وهذه المواد في تقديري كلها ضارة ويجب تجنبها كلياً، أي تجنب شراء المجمدات والمعلبات والمنتجات الغذائية التي تمت معالجتها، والتحول نحو المنتجات الطازجة التي لا تحتوي على أي مضافات.

ismail.almadany@gmail.com

دور مصر التاريخي في القارة الإفريقية

بقلم:

عبدالهادي الخلاقي

يعترف القادة الأفارقة بالدور التاريخي الذي لعبته مصر في تحرير كثير من الدول الإفريقية من الحكم الاستعماري الغربي وخاصة تحت قيادة الزعيم العربي الكبير جمال عبدالناصر، ومن هنا أهمية أن تظل مصر الكنانة حاضرة بقوة في المشهد الإفريقي ولذلك يجب ألا تغيب مصر عن أي جهود لتدعيم العلاقات بين الشعوب الإفريقية وخاصة تلك التي تتعلق بدول شمال إفريقيا ودول حوض النيل والبحر الأحمر وذلك في ضوء الحقائق التالية:

أولاً: إن مصر كانت المظلة الجامعة التي تلجأ إليها الشعوب الإفريقية لحل خلافاتها السياسية والحدودية والعرقية وحتى النزاعات المسلحة الداخلية وهذا الدور تفردت به مصر دون سواها لعقود مضت، مصر بثقلها السياسي وموقعها الجغرافي وبتاريخها الدبلوماسي لعبت دور الوسيط العقلاني المتزن والقوي الذي يفرض احترامه أمام الدول الإفريقية الأخرى وهذه المكانة لا يجب التفريط بها بأي شكل من الأشكال حتى وإن كان هناك خلاف بين مصر وأي دولة إفريقية أخرى.

لابد أن تبقى مصر الملجأ والملاذ الآمن لحل أي خلاف بين الأفارقة بكل حيادية، مصر وإن عصفت بها بعض الأزمات إلا أنها تبقى الواجهة الرئيسية للقارة الإفريقية والمتزعمة لها بكل اقتدار، وهذا الأمر يمنحها أفضلية في طرح المبادرات لحل النزاعات والخلافات بين الفرقاء الأفارقة.

إن حدوث أي غياب لمصر عن المشهد الإفريقي بلا شك سوف يتيح الفرصة لقوى إقليمية خارجية لسد هذا الفراغ وهذا ليس في صالح مصر وأي وساطة خارجية لابد أن يكون لها مصلحة من هذه الوساطة، إما بتحقيق صفقة مباشرة وإما بالحصول على نفوذ وتسهيلات أخرى في مجالات مختلفة أو الدفع بالمنطقة إلى مزيد من الخلافات السياسية والاقتصادية بين الأشقاء الأفارقة.

كذلك فإن غياب مصر يمنح أيضا بعض الدول الإفريقية فرصة للعب دور الوساطة في الخلافات الإفريقية، مثل كينيا أو جنوب إفريقيا، حيث تركز هذه الدول على تعزيز موقعها في القارة وسحب البساط من مصر.

البعض يُرجع غياب مصر إلى تفرغها لأولويات استراتيجية أكثر أهمية كملف سد النهضة مع إثيوبيا وتعزيز العلاقات الثنائية مع دول رئيسية في القارة مثل السودان وليبيا، كذلك فإن مع تنامي الأزمات الداخلية والتحديات الاقتصادية الإفريقية قد تكون مصر بحاجة إلى توزيع جهودها بحذر وخصوصاً أن هناك ملفات أكثر تأثيراً في الأمن القومي المصري وأهمها الصراع الفلسطيني الإسرائيلي الذي أصبح يهدد المنطقة بأسرها، وكذلك الصراع العسكري في السودان الذي تسبب في كارثة إنسانية أثقلت كاهل مصر والدول المجاورة، في السياق نفسه هناك من يرى أن مصر تفضل عدم التدخل المباشر في نزاعات قد تكون إقليمية بين دول متجاورة، وتترك المجال للاتحاد الإفريقي أو المنظمات الإقليمية لتولي هذه المهام.

إن مصر لها تاريخ طويل في الدبلوماسية الإفريقية، ووجودها ضروري لتعزيز التعاون وحل النزاعات، وقد تحتاج مصر إلى اتباع خطة متكاملة تعتمد على الثقة، والتأثير، والحياد الإيجابي في علاقاتها مع الدول الإفريقية.

كذلك لابد من المشاركة في القضايا الإفريقية الكبرى مثل الأمن الغذائي والتغير المناخي، مع التأكيد أن مصر شريك وليس منافساً، كذلك لابد أن يكون لمصر رؤية طويلة المدى لتعزيز مكانتها كقائد للقارة الإفريقية مع تركيز على التنمية المستدامة والتعاون المشترك وبناء علاقات ثنائية قوية من خلال توسيع التعاون مع جميع دول إفريقيا، خاصة الدول ذات النفوذ مثل جنوب إفريقيا، نيجيريا، وكينيا، وتقديم مبادرات تنموية وتسهيل تبادل الخبرات.

إن النقطة الأهم من ذلك كله هو أن مصر يجب أن تحافظ على حيادها في النزاعات الإفريقية حتى تكسب ثقة جميع الأطراف وعدم الانحياز لأي طرف في النزاعات الثنائية، والتنسيق مع الاتحاد الإفريقي كقوة دافعة لتسوية النزاعات، وطرح مبادرات لحل القضايا المزمنة كالأزمات الحدودية أو النزاعات العرقية والمساهمة في إنشاء آليات دائمة للسلام بالتنسيق مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، وحتى تبقى مصر هي الملاذ الأول لأي حلول للخلافات الإفريقية لابد لها من إطلاق مبادرات الوساطة أو كما يُطلق عليها «الدبلوماسية الاستباقية» للتدخل قبل تصاعد الأزمات من خلال فتح قنوات حوار مبكرة بين الأطراف المتنازعة.

إن مصر لديها القدرة على لعب دور استراتيجي في الملفات الإفريقية المشتركة كالمياه والأمن الغذائي، التي تؤثر في معظم الدول الإفريقية، وهذا يجعل مصر شريكا لا غنى عنه، وبالعودة إلى دور مصر السابق فبإمكان القيادة المصرية اتخاذ مبادرات تعزز مكانة مصر في القارة الإفريقية، مثل الدعوة إلى قمة إفريقية لحل الأزمات المستعصية، والأمر المؤكد أنه إذا ما ركزت مصر على الثقة والحياد والابتكار، مع استغلال أدواتها الاقتصادية والدبلوماسية، ستصبح الوجهة الأولى لحل أي نزاع إفريقي.